

## دلالات الحذف والذكر في رسالة الحقوق للإمام السجّاد (عليه السلام)

أ.د. مرتضى عباس فالح

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة البصرة

الباحثة شيماء شاكر غالي

مديرية تربية محافظة البصرة

DOI: <https://doi.org/10.36322/jksc.v1i72.15849>

الملخص:

إنَّ لظاهرة الحذف والذكر جوانب دلالية وجمالية وبلاغة في التعبير، فكثرت الدلالات وتنوّعت الإيحاءات الكامنة وراء هذه الظاهرة في رسالة الحقوق؛ لجذب انتباه المخاب وتفاعله مع مضمون النص، وإنَّ تقنية الحذف تتطلب البحث والكشف والاستجلاء، فتتبعنا حذف المبتدأ وحذف الخبر وتنوّع الدلالات، وحُذفت الجملة الفعلية، فضلاً عن حذف جملة الشرط وجملة جوابه، وحذفت (أَنْ) المصدرية و(إِنَّ) و(أَنَّ) واسميها، وكذا (كان) واسمها معها، ونجد حذف الفاعل وحده، وأحياناً يُحذف الفاعل مع الفعل المتعلق به، وحُذِفَ الفاعل مع الفعل المبني للمجهول، وبانت معه دلالات مهمّة، ونجد حذف المفاعيل، وحُذِفَ الموصوف مع الإبقاء على صفته مذكورة، وحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه فقط، وحُذِفَ حروف الجر، وقد حُذِفَ الجار والمجرور معاً في موارد أخرى، حذف الاسم الموصول، وقد تُحذف صلته معه، وقد يُحذف اللفظ مرّة ويُذكر مرّة في سياق واحد، وبأن حَذَفَ لفظ في سياق نصٍّ وذكره في سياق نصٍّ آخر.

الكلمات المفتاحية: الحذف، الذكر، رسالة الحقوق، السجّاد، المبني للمجهول، حذف الفاعل...

### Abstract:

The phenomenon of deletion and mention has semantic, aesthetic and eloquent aspects of expression. The connotations abounded and the underlying implications of this phenomenon varied in the Message of

Rights to attract the attention of the addressee and his interaction with the content of the text. The technique of deletion requires research, detection and elucidation, so we investigated the deletion of the subject, the deletion of the predicate, the diversity of connotations, the deletion of the verbal sentence, the deletion of the condition sentence , the deletion of the infinitive (that) and the names or attributes of (that) and also deleting (was) and its name. We find the deletion of the subject alone, and sometimes the subject is deleted with the verb related to it and the subject is deleted with the passive verb. We also find the deletion of objects and the deletion of the noun and keeping the adjective mentioned, and the deletion of the genitive, prepositions, neighbor and accusative. We also find the deletion of the relative noun and its connection with it, and the word may be deleted once and mentioned once in one context, or a word may be deleted in the context of a text and mentioned in the context of another text.

#### المقدمة:

يعدُّ أسلوب الحذف من الأساليب السائدة في مختلف اللغات الإنسانية، لكنّه في لغتنا العربية يُعد ظاهرة واضحة تستحق الاهتمام ، ونلاحظ توسُّع علماء اللغة فيها ، فهي أصلٌ من أصول هذه اللغة العريقة ، وقاعدة من قواعدِها الأساسية <sup>(١)</sup> ، فإنَّ ((الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى ، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به ويكون مراداً حكماً وتقديراً)) <sup>(٢)</sup> .



إنَّ الذكر هو الأصل والحذف هو إسقاط للكلام جزئه أو كله ، ولا حذف إلاَّ لضرورة يقتضيها المعنى والدلالة <sup>(٣)</sup> ، وقد أفرد سيبويه للحذف باباً أسماه (هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض) <sup>(٤)</sup> ، ونجد عنده تأصيلاً لمبادئ الحذف ، وأساساً للدراسات بعده في قوله : ((اعلم أنَّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً...)) <sup>(٥)</sup> .

وعنُون ابن جنبي (ت ٣٩٢هـ) للحذف في بابٍ مستقلٍ بعنوان (بابٌ في شجاعة العربية) <sup>(٦)</sup> ، قال فيه : ((حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس بشيء من ذلك إلاَّ عن دليل عليه ، وإلاَّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته)) <sup>(٧)</sup> .

وقال الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) في الحذف : ((الإسقاط للتخفيف...والحذف أبلغ من الذكر ؛ لأنَّ النفس تذهب كلَّ مذهب في القصد من الجواب)) <sup>(٨)</sup> .

ووصفه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) بأنَّه : ((باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنَّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر. والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة . وتجدر أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمَّ بياناً إذا لم تبين)) <sup>(٩)</sup> .

ورد أسلوب الحذف والذكر في رسالة الحقوق ، وكان وروده واضحاً ومتعددًا ، إذ اتخذ أشكالاً متعددة ، وترتَّبت عليه دلالات عديدة ، فنجد حذف المبتدأ وحذف الخبر وحذف الفاعل ، وحذف المفاعيل ، وحذف الجملة الفعلية ، وحذف جملة الشرط وجملة جواب الشرط ، ونجد حذف الموصوف مع الإبقاء على صفته مذكورة ، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه فقط ، جاء حذف (أنَّ) المصدرية و(إنَّ) و(أنَّ) واسميها ، و(كان) واسمها ، وحُذِفَت حروف الجر ، أو الجار والمجرور معاً ، ورد حذف الاسم الموصول ، وقد حُذِفَت صلته معه .



إنَّ لأسلوب الحذف والذكر ظهور واضح وبيّن في نصوص رسالة الحقوق ، وتوضّحت معه دلالات متعددة ، وهي كالآتي :

- دلالة الاحتباك <sup>(١٠)</sup> : بأن يُحذف من الأول ما ثبت نظيره في الثاني ، ويُحذف من الثاني ما ثبت نظيره من الثاني ، وتسمّى بدلالة حذف النظير <sup>(١١)</sup> ، كما في (حق الكبير) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ الْكَبِيرِ فَإِنَّ حَقَّهُ تَوْقِيرُ سِنِّهِ وَإِجْلَالُ إِسْلَامِهِ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ فِي الْإِسْلَامِ بِتَقْدِيمِهِ فِيهِ وَتَرْكُ مُقَابَلَتِهِ عِنْدَ الْخِصَامِ وَلَا تَسْفِهُهُ إِلَى طَرِيقٍ وَلَا تَوْمَهُ فِي طَرِيقٍ وَلَا تَسْتَجْهَلُهُ وَإِنْ جَهِلَ عَلَيْكَ تَحَمَّلْتَ وَأَكْرَمْتَهُ بِحَقِّ إِسْلَامِهِ مَعَ سِنِّهِ فَإِنَّمَا حَقَّ السِّنِّ بِقَدْرِ الْإِسْلَامِ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)) <sup>(١٢)</sup> ، ففي قوله (وأكرمته بحق إسلامه مع سِنِّهِ فَإِنَّمَا حَقَّ السِّنِّ بِقَدْرِ الْإِسْلَامِ) حُذِفَ مِنْهُ كَلَامٌ مِنَ الطَّرْفَيْنِ والتقدير (وأكرمته بحق إسلامه مع حق سِنِّهِ فَإِنَّمَا قَدَرَ حَقَّ السِّنِّ بِقَدْرِ الْإِسْلَامِ) ، وجاء مثل هذا في حقي (المدعي عليك ، من سرك) <sup>(١٣)</sup> وقد وردت هذه الدلالة مع أسلوب الشرط ، كما في (حق الأخ) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ أَخِيكَ فَتَعْلَمُ أَنَّهُ يَدُوكَ الَّتِي تَبْسُطُهَا... وَمَعُونَتُهُ عَلَى عَدُوِّهِ وَالْحَوْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَيَاطِينِهِ وَتَأْدِيَةُ النَّصِيحَةِ إِلَيْهِ وَالْإِقْبَالَ عَلَيْهِ فِي اللَّهِ فَإِنْ انْقَادَ لِرَبِّهِ وَأَحْسَنَ الْإِجَابَةَ لَهُ وَإِلَّا فَلْيُكِنِ اللَّهُ أَثَرَ عِنْدَكَ وَأَكْرَمَ عَلَيْكَ مِنْهُ)) <sup>(١٤)</sup> ، فإن جملة الشرط الأولى (فَإِنْ انْقَادَ لِرَبِّهِ) حُذِفَ جَوَابُهَا ، وحُذِفَت جملة الشرط الثانية وجوابها (فَلْيُكِنِ اللَّهُ أَثَرَ عِنْدَكَ وَأَكْرَمَ عَلَيْكَ مِنْهُ) ، فالتقدير فَإِنْ انْقَادَ لِرَبِّهِ وَأَحْسَنَ الْإِجَابَةَ لَهُ كَانَ هُوَ الْآثَرُ وَالْأَكْرَمَ عِنْدَكَ وَإِنْ لَمْ يَنْقَادَ لِرَبِّهِ وَيَحْسَنَ الْإِجَابَةَ لَهُ فَلْيُكِنِ اللَّهُ أَثَرَ عِنْدَكَ وَأَكْرَمَ عَلَيْكَ مِنْهُ ، بدليل وجود (إِلَّا) المتكوّنة من (إِنْ) و(لَا) النافية ، والله العالم .

- دلالة الاختصار والإيجاز <sup>(١٥)</sup> : نجد هذه الدلالة في حذف جملة جواب الشرط ، ((من ذلك أن يأتي الكلام مبنيًا على أن له جواباً فيُحذف الجواب اختصاراً لعلم المخاطب به)) <sup>(١٦)</sup> ، كما في (حق المشير) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ الْمُسِيرِ عَلَيْكَ فَلَا تَتَّهِمُهُ فِيمَا لَا يُؤَافِقُكَ عَلَيْهِ مِنْ رَأْيِهِ إِذَا أَشَارَ عَلَيْكَ فَإِنَّمَا هِيَ الْأَرْأُ وَتَصَرَّفُ النَّاسِ فِيهَا وَاخْتِلَافُهُمْ فَكُنْ عَلَيْهِ فِي رَأْيِهِ بِالْخِيَارِ إِذَا اتَّهَمْتَ رَأْيَهُ فَأَمَّا تَتَّهِمُهُ فَلَا تَجُوزُ لَكَ إِذَا كَانَ عِنْدَكَ مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ الْمُشَاوَرَةَ وَلَا تَدْعُ شُكْرَهُ عَلَى مَا بَدَا لَكَ مِنْ إِشْخَاصِ رَأْيِهِ وَحُسْنِ وَجْهِ



مَشُورَتِهِ فَإِذَا وَافَقَكَ حَمِدَتِ اللَّهُ وَقَبِلَتْ ذَلِكَ مِنْ أَخِيكَ بِالشُّكْرِ وَالْإِزْصَادِ بِالْمُكَافَأَةِ فِي مِثْلِهَا إِنْ فَرَعَ إِلَيْكَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ))<sup>(١٧)</sup> ، نلاحظ الجملة الشرطية (إِنْ فَرَعَ إِلَيْكَ) حُذفت جملة الجواب بعدها ، وقد حُذفت جواب الشرط ثلاث مرّات مع (إذا) في هذا النص ، وإن قيل إنّ جملة جواب الشرط متقدّمة على الشرط ، فقد قيل عكس هذا بعد الشرط كالاستفهام لا يتقدّمه شيء ممّا في حيّزه<sup>(١٨)</sup> ، وقد صرّح الزمخشري (ت٥٣٨هـ) بأنّ الجملة ليست جزاءً مقدّماً ، بل هو على سبيل الإخبار فقط ، وجملة الجزاء محذوفة<sup>(١٩)</sup> ، ومثله في حقوق أخرى<sup>(٢٠)</sup> .

ونجد دلالة الاختصار لوجود الدليل على المحذوف<sup>(٢١)</sup> ، كما في حذف المفعول به ، في (مدخل رسالة الحقوق) في قوله (عليه السلام) : ((ثُمَّ حَقَّ مَالِكَ ثُمَّ حَقَّ غَرِيمِكَ الَّذِي تُطَالِبُهُ ثُمَّ حَقَّ غَرِيمِكَ الَّذِي يُطَالِبُكَ ثُمَّ حَقَّ خَلِيطِكَ ثُمَّ حَقَّ خَصْمِكَ الْمُدَّعِي عَلَيْكَ ثُمَّ حَقَّ خَصْمِكَ الَّذِي تَدَّعِي عَلَيْهِ... ثُمَّ حَقَّ سَائِلِكَ ثُمَّ حَقَّ مَنْ سَأَلْتَهُ ثُمَّ حَقَّ مَنْ جَرَى لَكَ عَلَى يَدَيْهِ...))<sup>(٢٢)</sup> ، فقد حُذفت المفعول الثاني للأفعال (تُطَالِبُهُ ، يُطَالِبُكَ ، سَأَلْتَهُ) واسم الفاعل (سَائِلِكَ) وتقديره (المال) ، لوجود الدليل ؛ فحقّ المال ذكر قبل الغريم في الترتيب ، وإنّ للغريم الطالب والمطلوب والسائل والمسؤول علاقة وطيدة بالمال ، ونجد هنا دلالة الاهتمام ؛ فالتأقّق في حذف المفعول به له قيمة دلالية ((تقوم على أساس الاهتمام بالفعل ذاته والانصباب عليه ، وإدراك أثره من خلال العلاقة المقامة بين هذا الفعل وما ارتبط به من ألفاظ وما يستثيره من دلالات))<sup>(٢٣)</sup> .

- دلالة الاختصاص<sup>(٢٤)</sup> : نجد هذه الدلالة في حذف الفعل مع الأفعال المختصة بالله جلّ وعلا ، كما في (حق الله الأكبر) في قوله (عليه السلام) : ((فَأَمَّا حَقَّ اللَّهِ الْأَكْبَرُ فَإِنَّكَ تَعْبُدُهُ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ بِإِخْلَاصٍ جَعَلَ لَكَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَكْفِيكَ أَمْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَحْفَظَ لَكَ مَا تُحِبُّ مِنْهُمَا))<sup>(٢٥)</sup> ، فإنّ الأفعال (جعل ، يكفيك ، يحفظ لك) خاصّة بالخالق سبحانه ، ونلمح فيها دلالة التفضيم والإعظام للمقطوع ذكره لقوّة الدلالة عليه تعالى اسمه .

ومثله في (حق الرعية) في قوله (عليه السلام) : ((فَأَمَّا حُقُوقُ رَعِيَّتِكَ بِالسُّلْطَانِ فَإِنْ تَعَلَّمَ أَنَّكَ إِنَّمَا اسْتَرَعَيْتَهُمْ بِفَضْلِ قُوَّتِكَ عَلَيْهِمْ فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَحْلَاهُمْ مَحَلَّ الرِّعْيَةِ لَكَ ضَعْفُهُمْ وَذُلُّهُمْ فَمَا أَوْلَى مَنْ كَفَاكَهُ ضَعْفُهُ وَذُلُّهُ حَتَّى



صَيَّرَ لَكَ رَعِيَّةً وَصَيَّرَ حُكْمَكَ عَلَيْهِ نَافِذاً...))<sup>(٢٦)</sup> ، نلاحظ الفعلين (كفأك ، صيّر) هنا لها خصوصية بالله جلّ جلاله ، وكذا في حق (المولى)<sup>(٢٧)</sup> .

- دلالة الاقتضاء<sup>(٢٨)</sup> : تظهر هذه الدلالة مع حذف المضاف وذكره ، كما في (حق المستشير) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ الْمُسْتَشِيرِ فَإِنْ حَضَرَكَ لَهُ وَجْهٌ رَأَى جَهْدَتْ لَهُ فِي النَّصِيحَةِ وَأَشْرَتْ عَلَيْهِ بِمَا تَعْلَمُ أَنَّكَ لَوْ كُنْتَ مَكَانَهُ عَمِلْتَ بِهِ وَذَلِكَ لِيَكُنْ مِنْكَ فِي رَحْمَةٍ وَلِيْنِ فَإِنَّ اللَّيْنَ يُؤْنِسُ الْوَحْشَةَ وَإِنَّ الْعِلْظَ يُوحِشُ مَوْضِعَ الْأُنْسِ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْكَ لَهُ رَأْيٌ وَعَرَفْتَ لَهُ مَنْ تَتَّقُ بِرَأْيِهِ وَتَرْضَى بِهِ لِنَفْسِكَ دَلَّلَتْهُ عَلَيْهِ وَأَرَشَدَتْهُ إِلَيْهِ فَكُنْتَ لَمْ تَأَلُهُ خَيْرًا وَلَمْ تَذْخِرْهُ نُصْحًا وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ))<sup>(٢٩)</sup> ، فإذا قارنا بين جملتي (إِنْ حَضَرَكَ لَهُ وَجْهٌ رَأَى) (إِنْ لَمْ يَحْضُرْكَ لَهُ رَأْيٌ) ، نجد ذكر لفظة (وجه) في حال وجود الرأي السديد لاقتضاء المعنى وحصول المشورة النافعة ، فإنّ للمشورة أهلها ولا يُستشار من هبّ ودبّ<sup>(٣٠)</sup> ، وحذفها عند انعدام الرأي ؛ لأنّ السياق هنا لا يقتضي ذكرها لعدم وجود الرأي أصلاً ، وكذا في جملتي (إِنَّ اللَّيْنَ يُؤْنِسُ الْوَحْشَةَ) (إِنَّ الْعِلْظَ يُوحِشُ مَوْضِعَ الْأُنْسِ) ، فقد حُذفت لفظة (موضع) مع الوحشة ؛ كراهة لها ، ودُكرت مع الأنس ؛ لاقتضاء المعنى محبةً للأنس صوّر له موضعاً .

ونلاحظ هذه الدلالة في حذف حرف الجزم (لم) ، كما في (حق الغريم) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ الْغَرِيمِ الطَّالِبِ لَكَ فَإِنْ كُنْتَ مُوسِراً أَوْفَيْتَهُ وَكَفَيْتَهُ وَأَغْنَيْتَهُ وَلَمْ تَرُدُّهُ وَتَمَطَّلُهُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ص) قَالَ مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ...))<sup>(٣١)</sup> ، فقد حُذفت (لم) قبل الفعل (تَمَطَّلُهُ) ؛ لاقتضاء السياق هنا حذفه ؛ لأنّه معطوف مباشرة على الفعل المجزوم قبله ، ولأنّ معنى النهي عنه مؤكّد بعده بحديث شريف للرسول (ص) ، ونجد أنّ (لم) دُكرت ولم تُحذف في (حق المدّعي عليك) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ الْخَصْمِ الْمُدَّعِي عَلَيْكَ فَإِنْ كَانَ مَا يَدَّعِي عَلَيْكَ حَقّاً لَمْ تَنْفَسِخْ فِي حُجَّتِهِ وَلَمْ تَعْمَلْ فِي إِبْطَالِ دَعْوَتِهِ وَكُنْتَ خَصِمَ نَفْسِكَ لَهُ وَالْحَاكِمَ عَلَيْهِ...))<sup>(٣٢)</sup> ، ففي جملة (لَمْ تَعْمَلْ) دُكرت (لم) ؛ لاقتضاء معنى النهي وتنبيته ، لأنّه فصل عن الفعل السابق له بالجار والمجرور (فِي حُجَّتِهِ) ، وقد دُكرت أداة النهي (لا) أكثر من مرّة في أكثر من حق<sup>(٣٣)</sup> .





- دلالة الاكتفاء : وهي بمعنى أن يقتضي المقام شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفي بأحدهما عن الآخر<sup>(٣٤)</sup> ، كما في (حق اليد) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ يَدِكَ فَأَنْ لَا تَبْسُطَهَا إِلَى مَا لَا يَحِلُّ لَكَ فَتَنَالَ بِمَا تَبْسُطُهَا إِلَيْهِ مِنَ اللَّهِ الْعُقُوبَةَ فِي الْأَجَلِ وَمَنْ النَّاسُ بِلِسَانِ اللَّائِمَةِ فِي الْعَاجِلِ وَلَا تَقْبِضَهَا مِمَّا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهَا وَلَكِنْ تُوقِرْهَا بِقَبْضِهَا عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا يَحِلُّ لَهَا وَبَسْطِهَا إِلَى كَثِيرٍ مِمَّا لَيْسَ عَلَيْهَا فَإِذَا هِيَ قَدْ عَقَلَتْ وَشُرِفَتْ فِي الْعَاجِلِ وَجَبَ لَهَا حُسْنُ الثَّوَابِ فِي الْأَجَلِ))<sup>(٣٥)</sup> ، فجملة (بِقَبْضِهَا عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا يَحِلُّ لَهَا) حُذِفَ منها (ومِمَّا لَا يَحِلُّ لَهَا) ؛ لوجود التلازم بين (ما يحلُّ وما لا يحلُّ) أولاً ، ولأنَّ الوقار لليد بقبضها - كناية عن الامتناع - عن كثير ممَّا حَلَّ لها وما حَرَّمَ عليها معاً ثانياً ، وقد ذُكِرَ المحرَّم قبلها مرتين ، فحُذِفَ اكتفاءً بملازمه الحلال ، واكتفاءً بذكره السابق .

ويظهر الاكتفاء بالظاهر لوجود مثل المحذوف ، كما في النص السابق ، فقد حُذِفَ اسم ليس في جملة (بَسْطِهَا إِلَى كَثِيرٍ مِمَّا لَيْسَ عَلَيْهَا) ، وتقديره (مُفْتَرَضٌ) ؛ اكتفاءً بوجود معناه في قوله (مِمَّا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهَا) .

ونجد الاكتفاء في الكلام بعبارة (على كل حال) محذوف منها تكملتها (من الأحوال) كما في (حق المؤذن) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ الْمُؤَذِّنِ فَأَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ مُذَكَّرُكَ بِرَبِّكَ وَدَاعِيكَ إِلَى حَظِّكَ وَأَفْضَلِ أَعْوَانِكَ عَلَى قَضَاءِ الْفَرِيضَةِ... فَأَحْسِنْ صُحْبَةَ نِعْمَةِ اللَّهِ بِحَمْدِ اللَّهِ عَلَيْهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ))<sup>(٣٦)</sup> ، وكذا في (حق الناصح)<sup>(٣٧)</sup> ، لكنها ظهرت مذكورة في (خاتمة الحقوق) في قوله (عليه السلام) : ((فَهَذِهِ خَمْسُونَ حَقًّا مُحِيطًا بِكَ لَا تَخْرُجُ مِنْهَا فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ يَجِبُ عَلَيْكَ رِعَايَتُهَا وَالْعَمَلُ فِي تَأْدِيتِهَا...))<sup>(٣٨)</sup> ، فسياق الخاتمة يقتضي التأكيد والتحضيض على الالتزام بالحقوق كافة وعدم الخروج عن أيٍّ منها في الأحوال جميعاً ، واكتفاءً بإفادة العموم في لفظة (الأحوال) حُذِفَ المضاف قبل (حال) والتقدير (في كلِّ حال من الأحوال).

- دلالة الاهتمام<sup>(٣٩)</sup> : نجد هذه الدلالة في حذف المبتدأ ؛ اهتماماً بالخبر<sup>(٤٠)</sup> ، فإنَّ الحذف هو ((فن عظيم من فنون القول ، ومسلك دقيق في التعبير وتأدية المعاني))<sup>(٤١)</sup> ، وذلك في (حق المالك) في قوله



(عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ سَائِسِكَ بِالْمَلِكِ فَخَوَّ مِنْ سَائِسِكَ بِالسُّلْطَانِ إِلَّا أَنَّ هَذَا يَمْلِكُ مَا لَا يَمْلِكُهُ ذَلِكَ تَلَزَمَكَ طَاعَتُهُ فِيمَا دَقَّ وَجَلَّ مِنْكَ إِلَّا أَنْ تُخْرِجَكَ مِنْ وَجُوبِ حَقِّ اللَّهِ...))<sup>(٤٢)</sup> ، فإنَّ لفظة (نَحَوَّ) خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ، ونلمح دلالة الاختصار والابجاز في لفظة (نَحَوَّ) لإفادة معنى التشابه بين الحَقَّين بلفظ واحد فقط ، وهذا من بلاغة الإمام (عليه السلام).

وورد الاهتمام بفعلٍ محدّد بذكر فاعله وإظهاره ، وحذف فاعل فعلٍ غيره ، كما في (حق الأم) في قوله (عليه السلام) : ((فَحَقَّ أُمُّكَ فَإِنَّ تَعْلَمَ أَنَّهَا حَمَلَتْكَ حَيْثُ لَا يَحْمِلُ أَحَدٌ أَحَدًا وَأَطْعَمَتْكَ مِنْ ثَمَرَةِ قَلْبِهَا مَا لَا يُطْعِمُ أَحَدٌ أَحَدًا...حَتَّى دَفَعَتْهَا عَنْكَ يَدُ الْقُدْرَةِ وَأَخْرَجَتْكَ إِلَى الْأَرْضِ فَرَضِيَتْ أَنْ تَشْبَعَ وَتَجُوعَ هِيَ...))<sup>(٤٣)</sup> ، فإنَّ الاهتمام منصبٌ هنا على الأم ، فهو موجّه للجوع وتحمل الأم له ، أمّا الشبع فلم يظهر فاعله .

ومنها الاهتمام بصدور الفعل من الفاعل بلا التفات إلى الجهة التي وقع عليها ، وذلك في حذف المفعول به ، كما في (حق الزوجة) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ رَعِيَّتِكَ بِمَلِكِ النِّكَاحِ فَإِنَّ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَهَا سَكَنًا وَمُسْتَرَاحًا وَأُنْسًا وَوَاقِيَةً...وَوَجَبَ أَنْ يُحْسِنَ صُحْبَةَ نِعْمَةِ اللَّهِ وَيُكْرِمَهَا وَيَرْفُقَ بِهَا وَإِنْ كَانَ حَقَّكَ عَلَيْهَا أَغْلَظَ وَطَاعَتُكَ بِهَا أَلْزَمَ فِيمَا أَحْبَبْتَ وَكَرِهْتَ مَا لَمْ تَكُنْ مَعْصِيَةً...))<sup>(٤٤)</sup> ، فقد حُذِفَ مفعول الفعلين (أَحْبَبْتَ وَكَرِهْتَ) والتقدير (أحبيته وكرهته) ، لأنَّ الاهتمام بالفعل وفاعله دون المفعول .

وقد تأتي دلالة الاهتمام مع الذكر لا الحذف ، كما في (مدخل رسالة الحقوق) في قوله (عليه السلام): ((...فَجَعَلَ لِبَصْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِسَمْعِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِللِّسَانِ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِيَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِرِجْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِبَطْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِفَرْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا فَهَذِهِ الْجَوَارِحُ السَّبْعُ الَّتِي بِهَا تَكُونُ الْأَفْعَالُ ثُمَّ جَعَلَ عَزَّ وَجَلَّ لِأَفْعَالِكَ عَلَيْكَ حُقُوقًا فَجَعَلَ لِصَلَاتِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِصُومِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِصَدَقَتِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِهَدْيِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِأَفْعَالِكَ عَلَيْكَ حَقًّا...))<sup>(٤٥)</sup> ، ففي ذكر المقطع (عليك حقاً) وعدم حذفه بالاكتهاء بذكره مرة أو مرتين ، وتكرّر تقديم الجار والمجرور فيه ، يوحي بالاهتمام والعناية<sup>(٤٦)</sup> بالمخاطب .

- دلالة التخفيف<sup>(٤٧)</sup> : تعد هذه الدلالة من أشهر دلالات الحذف ، وإنَّ حذف الجمل أكثر المواضع حذفاً للتخفيف<sup>(٤٨)</sup> ، كما في (حق الصاحب) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ الصَّاحِبِ فَإِنَّ تَصَحَّبَهُ بِالْفَضْلِ مَا





وَجَدْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَلَا فَلَا أَقَلَّ مِنَ الْإِنْصَافِ وَأَنْ تُكْرِمَهُ كَمَا يُكْرِمُكَ وَتَحْفَظُهُ كَمَا يَحْفَظُكَ وَلَا يَسْبِقَكَ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ إِلَى مَكْرَمَةٍ فَإِنْ سَبَقَكَ كَأَفَاتِهِ وَلَا تُقْصِرْ بِهِ عَمَّا يَسْتَحِقُّ مِنَ الْمَوَدَّةِ تُلْزِمُ نَفْسَكَ نَصِيحَتَهُ وَحَيَاطَتَهُ وَمُعَاضَدَتَهُ عَلَى طَاعَةِ رَبِّهِ وَمَعُونَتَهُ عَلَى نَفْسِهِ فِيمَا لَا يَهْمُ بِهِ مِنْ مَعْصِيَةِ رَبِّهِ ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِ رَحْمَةً وَلَا تَكُونُ عَلَيْهِ عَذَابًا وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللَّهِ))<sup>(٩٩)</sup>، نجد الحذف في بداية النص لجملة الشرط مع (إلا) وما بعدها والتقدير (وَأَمَّا حَقَّ الصَّاحِبِ فَإِنْ تَصَحَّبَهُ بِالْفَضْلِ مَا وَجَدْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَإِنْ لَمْ تَصَحَّبَهُ بِالْفَضْلِ) ، ومع (لا) النافية للجنس فقد حذف اسمها وخبرها ، والتقدير (فلا شيء موجود أَقَلَّ مِنَ الْإِنْصَافِ) ، وحُذِفَتْ جملة (تُلْزِمُ نَفْسَكَ) قبل كلٍّ من (حَيَاطَتَهُ ، مُعَاضَدَتَهُ ، مَعُونَتَهُ) تخفيفاً ، ووردت في حقوق كثيرة<sup>(١٠٠)</sup>.

- دلالة التوسّع<sup>(١٠١)</sup> : نجد هذه الدلالة في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه ، كما في (حق البطن) في قوله (الرَّحْمَةُ) : ((وَضَبُّهُ إِذَا هَمَّ بِالْجُوعِ وَالظَّمْأِ فَإِنَّ الشَّبَعَ الْمُنتَهِي بِصَاحِبِهِ إِلَى التَّخَمِّ مَكْسَلَةٌ وَمُنْبُطَةٌ وَمَقْطَعَةٌ عَنْ كُلِّ بَرٍّ وَكَرَمٍ وَإِنَّ الرِّيَّ الْمُنتَهِي بِصَاحِبِهِ إِلَى السَّكْرِ مَسْخَفَةٌ وَمَجْهَلَةٌ وَمَذْهَبَةٌ لِلْمُرُوءَةِ))<sup>(١٠٢)</sup> ، فَإِنَّ المضاف وهو لفظة (حالة) محذوف مرتين قبل المضاف إليه (التَّخَمِّ) و (السَّكْرِ) ؛ اتساعاً في تخيّر الألفاظ لإيصال المعنى المراد .

ومثلها في (مدخل رسالة الحقوق) في قوله (الرَّحْمَةُ) : ((... وَحُقُوقُ رَحِمِكَ كَثِيرَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِقَدْرِ اتِّصَالِ الرَّحِمِ فِي الْقَرَابَةِ فَأَوْجِبُهَا عَلَيْكَ حَقَّ أُمِّكَ ثُمَّ حَقَّ أَبِيكَ ثُمَّ حَقَّ وَلَدِكَ ثُمَّ حَقَّ أَخِيكَ ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ وَالْأَوَّلُ فَلِأَوَّلِ ثُمَّ حَقَّ مَوْلَاكَ الْمُنْعَمِ عَلَيْكَ...))<sup>(١٠٣)</sup> ، فقد حُذِفَتْ لفظة (حق) وهي المضاف أربع مرات قبل الألفاظ (الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ وَالْأَوَّلُ فَلِأَوَّلِ) ؛ توسّعاً في المعنى وانفتاح الدلالة ، وقد حُذِفَ المضاف في موارد عدّة<sup>(١٠٤)</sup> .

- دلالة شدة وضوح المحذوف ودفع الملل<sup>(١٠٥)</sup> : ظهرت هذه الدلالة مع حذف المبتدأ ، كما في (حق أهل الملة) في قوله (الرَّحْمَةُ) : ((وَأَمَّا حَقَّ أَهْلِ مِلَّتِكَ عَامَّةً فَإِضْمَارُ السَّلَامَةِ وَنَشْرُ جَنَاحِ الرَّحْمَةِ وَالرَّفْقُ بِمُسِيئِهِمْ وَتَأْلِفُهُمْ وَاسْتِصْلَاحُهُمْ وَشُكْرُ مُحْسِنِهِمْ إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَيْكَ فَإِنَّ إِحْسَانَهُ إِلَى نَفْسِهِ إِحْسَانُهُ إِلَيْكَ...))<sup>(١٠٦)</sup> ،



فالجمل المعطوفة تبدأ بخبرٍ حُذِفَ المبتدأ قبله ، وهو واضح ومعروف تقديره (حقهم) ، ودفعاً للملل ، وكذا في (حق الصغير) <sup>(٥٧)</sup> .

ونجدها مع حذف (أن) المصدرية ، كما في (حق الخليط) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ الْخَلِيطِ فَأَنْ لَا تَغْرَهُ وَلَا تَغْشَهُ وَلَا تَكْذِبَهُ وَلَا تُغْفِلَهُ وَلَا تَخْذَعَهُ وَلَا تَعْمَلَ فِي انْتِقَاضِهِ عَمَلَ الْعَدُوِّ الَّذِي لَا يَبْقَى عَلَى صَاحِبِهِ...)) <sup>(٥٨)</sup> ، فقد حُذِفَتْ (أن) المصدرية قبل الأفعال المنهي عنها ؛ وذلك ولشدة وضوح حذفها بدليل حالة النصب في هذه الأفعال ، ولدفع الملل ، فذُكِرَتْ في البدء فقط ، ، وقد وَضُحَ هذا في حقوق أخرى كثيرة <sup>(٥٩)</sup> .

ومثله في حذف (أن) و(إن) المؤكّدتين واسميها ، كما في (حق الأخ) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ أَخِيكَ فَتَعْلَمُ أَنَّهُ يَدُكَ الَّتِي تَبْسُطُهَا وَظَهْرُكَ الَّذِي تَلْتَجِي إِلَيْهِ وَعِرْكَ الَّذِي تَعْتَمِدُ عَلَيْهِ وَقُوَّتُكَ الَّتِي تَصُولُ بِهَا فَلَا تَتَّخِذْهُ سِلَاحاً عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ...)) <sup>(٦٠)</sup> ، وفي حقوق أخر <sup>(٦١)</sup> .

وعلى الرغم من هذه الكثرة في حذف (أن) ، نجد ذكرها المتعدد في (حق الأب) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ أَبِيكَ فَتَعْلَمُ أَنَّهُ أَصْلُكَ وَأَنَّكَ فَرْعُهُ وَأَنَّكَ لَوْلَاهُ لَمْ تَكُنْ فَمَهْمَا رَأَيْتَ فِي نَفْسِكَ مِمَّا يُعْجِبُكَ فَاعْلَمْ أَنَّ أَبَاكَ أَصْلُ النِّعْمَةِ عَلَيْكَ فِيهِ وَاحْمَدِ اللَّهَ وَاشْكُرْهُ عَلَى قَدْرِ ذَلِكَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)) <sup>(٦٢)</sup> ، فَإِنَّ التأكيد بذكر (أن) أكثر من مرة يناسب المقام هنا ، لإثبات أهمية حق الأب .

وجاء حذف (كان) واسمها ، كما في (حق المدعي عليه) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ الْخَصْمِ الْمُدَّعِي عَلَيْكَ...وَكُنْتَ خَصْمَ نَفْسِكَ لَهُ وَالْحَاكِمَ عَلَيْهَا وَالشَّاهِدَ لَهُ بِحَقِّهِ دُونَ شَهَادَةِ الشَّهَوِدِ فَإِنَّ ذَلِكَ حَقَّ اللَّهِ عَلَيْكَ...)) <sup>(٦٣)</sup> ، فحُذِفَتْ (كُنْتَ) قبل (الْحَاكِمَ، وَالشَّاهِدَ) ؛ لوضوح الدليل على حذفها ، وهو حالة النصب في هذين الاسمين على أنهما خبران ، وبعداً عن الملل ، ونلمح هذا الحذف في حقوق عدة <sup>(٦٤)</sup> ، والعكس من هذا نجد الذكر لـ(كان) في (حق الصاحب) <sup>(٦٥)</sup> .

وقد يرد حذف (كان) مرة وذكرها مرة في النص نفسه ، كما في (حق المتعلم) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ رَعِيَّتِكَ بِالْعِلْمِ فَأَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَكَ لَهُمْ فِيمَا آتَاكَ مِنَ الْعِلْمِ وَوَلَاكَ مِنْ خِرَانَةِ الْحِكْمَةِ فَإِنْ أَحْسَنْتَ



فِيمَا وَلَّاكَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ وَفُتَتْ بِهِ لَهُمْ مَقَامُ الْخَازِنِ الشَّفِيقِ النَّاصِحِ لِمَوْلَاهُ فِي عِبِيدِهِ الصَّابِرِ الْمُخْتَسِبِ الَّذِي إِذَا رَأَى دَا حَاجَةً أَخْرَجَ لَهُ مِنَ الْأَمْوَالِ الَّتِي فِي يَدَيْهِ كُنْتَ رَاشِداً وَكُنْتَ لِذَلِكَ أَمِلاً مُعْتَقِداً وَإِلَّا كُنْتَ لَهُ خَائِناً وَلِخَلْقِهِ ظَالِماً وَلِسَلْبِهِ وَعِزَّهُ مُتَعَرِّضاً))<sup>(٦٦)</sup> ، فجملة (كُنْتَ لِذَلِكَ أَمِلاً مُعْتَقِداً) ذُكِرَتْ (كان) فيها ، وحُذِفَتْ فِي (لِخَلْقِهِ ظَالِماً وَلِسَلْبِهِ وَعِزَّهُ مُتَعَرِّضاً) ، فقد ثُبِتَ ذِكْرُهَا فِي الْجَانِبِ الْحَسَنِ لِإِثْبَاتِ الْأَمَلِ وَالْإِعْتِقَادِ ؛ حَتَّى عَلَى حَصُولِهِ ، وَحُذِفَتْ فِي الْجَانِبِ السَّيِّئِ فِي الظُّلْمِ وَالسَّلْبِ ؛ بَعْدَ لِحْدُوثِهِ - وَاللَّهُ الْعَالِمُ - ، فَجُنِدَ أَنَّ الْحَذْفَ وَالذِّكْرَ يَرُدُّ فِي السِّيَاقِ نَفْسَهُ .

وحُذِفَتْ جُمْلَةُ الشَّرْطِ الْمَقَابِلَةِ لَجُمْلَةِ (فَإِنْ أَحْسَنْتَ فِيمَا وَلَّاكَ اللَّهُ) ، وَالتَّقْدِيرُ ( وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُحْسِناً فِيمَا وَلَّاكَ اللَّهُ كُنْتَ لَهُ خَائِناً...) ، وَذَلِكَ لِدَفْعِ الْمَلَلِ بَعْدَ الْإِطْنَابِ وَالتَّفْصِيلِ فِي وَصْفِ الْمُحْسِنِ فِيمَا آتَاهُ اللَّهُ مِنَ الْعِلْمِ ، وَلِشَدَةِ الْوُضُوحِ بِأَنَّ الْمُرَادَ هُوَ ضِدُّ الْإِحْسَانِ .

وَنَجِدُ الْحَذْفَ لَجُمْلَةِ جَوَابِ شَرْطٍ وَحُذِفَ جُمْلَةُ الشَّرْطِ الَّتِي بَعْدَهَا وَذَكَرَ جَوَابَهَا فَقَطْ ؛ لَوُضُوحِهَا وَدَفْعِ الْمَلَلِ فِي (حَقِّ الْأَخِ) فِي قَوْلِهِ (الْعَلَيْهِ السَّلَامُ) : ((وَأَمَّا حَقُّ أَخِيكَ فَتَعَلَّمْ أَنَّهُ يَذُكُّكَ الَّتِي تَبْسُطُهَا... فَإِنْ انْقَادَ لِرَبِّهِ وَأَحْسَنَ الْإِجَابَةَ لَهُ وَإِلَّا فَلْيَكُنِ اللَّهُ آثَرَ عِنْدَكَ وَأَكْرَمَ عَلَيْكَ مِنْهُ))<sup>(٦٧)</sup> .

- دَلَالَةُ الدَّوَامِ وَاللِّزُومِ : أَيِ ((إِبَانَةِ لِقَصْدِ الدَّوَامِ وَاللِّزُومِ بِحَذْفِ مَا هُوَ مَوْضُوعٌ لِلْحَدُوثِ وَالتَّجْدِيدِ ، أَيْ الْفِعْلِ))<sup>(٦٨)</sup> ، كَمَا فِي حَذْفِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، فِي (حَقِّ النَّفْسِ) فِي قَوْلِهِ (الْعَلَيْهِ السَّلَامُ) : ((وَأَمَّا حَقُّ نَفْسِكَ عَلَيْكَ فَإِنْ تَسْتَوْفِيَهَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ فَتُؤَدِّيَ إِلَى لِسَانِكَ حَقُّهُ وَإِلَى سَمْعِكَ حَقُّهُ وَإِلَى بَصَرِكَ حَقُّهُ وَإِلَى يَدِكَ حَقُّهَا وَإِلَى رِجْلِكَ حَقُّهَا وَإِلَى بَطْنِكَ حَقُّهُ وَإِلَى فَرْجِكَ حَقُّهُ وَتَسْتَعِينُ بِاللَّهِ عَلَى ذَلِكَ))<sup>(٦٩)</sup> ، ذُكِرَ الْفِعْلُ (تُؤَدِّي) فِي بَدَايَةِ النَّصِّ مَرَّةً ، ثُمَّ حُذِفَ بَعْدَهَا سِتَّ مَرَّاتٍ ؛ قَصْداً لِلدَّوَامِ وَالْمَلَاظِمَةِ فِي أَدَاءِ هَذِهِ الْحَقُوقِ الثَّابِتَةِ الْوُجُودِ ، وَهِيَ لَيْسَتْ جَدِيدَةً أَوْ حَدِيثَةً .

وَتُظْهِرُ هَذِهِ الدَّلَالَةُ (مَدْخَلَ رِسَالَةِ الْحَقُوقِ) فِي قَوْلِهِ (الْعَلَيْهِ السَّلَامُ) : ((اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ لِلَّهِ عَلَيْكَ حُقُوقاً مُحِيطَةً بِكَ فِي كُلِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتَ فِيهَا أَوْ سَكَنَةٍ سَكَنْتَ فِيهَا أَوْ مُنْزِلَةٍ نَزَلْتَ فِيهَا أَوْ جَارِحَةٍ قَلْبَتْ فِيهَا أَوْ آلَةٍ تَصَرَّفَتْ فِيهَا بَعْضُهَا أَكْبَرُ مِنْ بَعْضٍ وَأَكْبَرُ حُقُوقِ اللَّهِ عَلَيْكَ مَا أَوْجَبَهُ لِنَفْسِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْ حَقِّهِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الْحُقُوقِ



وَمِنْهُ نَقَرَعُ ثُمَّ أَوْجِبُهُ عَلَيْكَ لِنَفْسِكَ مِنْ قَرْنِكَ إِلَى قَدَمِكَ عَلَى اخْتِلَافِ جَوَارِحِكَ فَجَعَلَ لِبَصَرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِسَمْعِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِلْسَانِ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِلْيَدِ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِلرِّجْلِ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِبَطْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِفَرْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا فَهَذِهِ الْجَوَارِحُ السَّبْعُ الَّتِي بِهَا تَكُونُ الْأَفْعَالُ ثُمَّ جَعَلَ عَزَّ وَجَلَّ لِأَفْعَالِكَ عَلَيْكَ حُقُوقًا فَجَعَلَ لِصَلَاتِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِصُومِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِصَدَقَاتِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِهَدْيِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِأَفْعَالِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ثُمَّ تَخْرُجُ الْحُقُوقُ مِنْكَ إِلَى غَيْرِكَ...))<sup>(٧٠)</sup> ، في بداية النص ذُكر الفعل (جَعَلَ) مرةً واحدةً ، ثم حُذِفَ عشر مرّات ؛ اكتفاءً بالأولى ، ودلالةً على الدوام وال لزوم والثبوت في جعل الله حقوقاً للجوارح والأفعال وغيرها ، وقد ورد حذف هذا الفعل في حقي (الزوجة ، والمولى)<sup>(٧١)</sup> .

ومن الملفت للنظر حذف الفاعل مع الفعل المحذوف في النص السابق ؛ اكتفاءً بذكره في بدايته ، فحذف الفاعل مع الفعلين (أوجبه ، وجعل) ؛ تعظيماً وتفخيماً للمحذوف لفظ الجلالة (الله) ، ورأينا هذا الحذف في حقوق كثيرة<sup>(٧٢)</sup> ، في حين يثبت ذكر الفاعل أحياناً ، كما في (حق أهل الذمة) في قوله (الطهارة) : ((وَأَمَّا حَقُّ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَالْحُكْمُ فِيهِمْ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ مَا قَبِلَ اللَّهُ وَتَقِيَّ بِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ مِنْ ذِمَّتِهِ وَعَهْدِهِ وَتَكْلَهُمْ إِلَيْهِ فِيمَا طَلَبُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأُجْبِرُوا عَلَيْهِ وَتَحْكَمَ فِيهِمْ بِمَا حَكَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ...))<sup>(٧٣)</sup> ، ذُكر الفاعل لفظ الجلالة (الله) مع الأفعال كافة (قَبِلَ اللَّهُ ، جَعَلَ اللَّهُ ، حَكَمَ اللَّهُ) ؛ مراعاةً لمقتضى الحال ، فإنَّ المقصود بـ(أهل الذمة) اليهود والنصارى ، مَنْ لَهُمْ كِتَابٌ سَمَوي ، وقاموا بعقد اتفاق مع المسلمين (عقد الذمة) ليكونوا مواطنين في الدولة الإسلامية لهم حق المواطنة<sup>(٧٤)</sup> ، فجاء ذكر (الله) للتأكيد على الارتباط بين الناس - بمختلف أديانهم - على أساس الإيمان بالله تعالى وطاعته ، فهي السبيل الطبيعي لوحدتهم<sup>(٧٥)</sup> ، وهذا نظير لما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى : ((وَلِيَحْكَمْ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)) (سورة المائدة: ٤٧) ، وقوله سبحانه : ((قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ)) (سورة آل عمران: ٦٤) .



- دلالة جريان العادة بالحذف <sup>(٧٦)</sup> : نجد هذه الدلالة في (حق اليد) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ يَدِكَ فَأَنْ لَا تَبْسُطَهَا إِلَى مَا لَا يَحِلَّ لَكَ فَتَنَالَ بِمَا تَبْسُطُهَا إِلَيْهِ مِنَ اللَّهِ الْعُقُوبَةَ فِي الْأَجَلِ وَمِنَ النَّاسِ بِلِسَانِ اللَّائِمَةِ فِي الْعَاجِلِ...فَإِذَا هِيَ قَدْ عُقِلَتْ وَشُرِفَتْ فِي الْعَاجِلِ وَجَبَ لَهَا حُسْنُ الثَّوَابِ فِي الْأَجَلِ)) <sup>(٧٧)</sup> ، فقد حُذِفَ الموصوف (الزمن) أربع مرّات قبل وصف (الأجل ، العاجل) ، فقد جرت العادة على هذا الحذف ، وكذا في (حق المولى) <sup>(٧٨)</sup> .

ومثلها في (حق الهدي) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ الْهَدْيِ فَأَنْ تُخْلِصَ بِهَا الْإِرَادَةَ إِلَى رَبِّكَ وَالتَّعَرُّضَ لِرَحْمَتِهِ وَقَبُولَهُ...وَأَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يُرَادُّ بِالْيَسِيرِ وَلَا يُرَادُّ بِالْعَسِيرِ...)) <sup>(٧٩)</sup> ، نلمح هنا حذف الموصوف (الأمر) قبل الوصفين (اليسير ، العسير)؛ فمن المعتاد حذف لفظة (الأمر) ، وهذا ما نلمحه في (حق الزوجة) <sup>(٨٠)</sup> .

- دلالة المجاز <sup>(٨١)</sup> : نلمح هذه الدلالة في (مدخل رسالة الحقوق) في قوله (عليه السلام) : ((...وَحَقَّ رَعِيَّتِكَ بِالْمَلِكِ مِنَ الْأَزْوَاجِ وَمَا مَلَكَتْ مِنَ الْأَيَّامِ وَحُقُوقُ رَحِمِكَ كَثِيرَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِقَدْرِ اتِّصَالِ الرَّحِمِ فِي الْقَرَابَةِ فَأَوْجِبُهَا عَلَيْكَ حَقَّ أُمِّكَ ثُمَّ حَقَّ أَبِيكَ...)) <sup>(٨٢)</sup> ، ففي جملة (حُقُوقُ رَحِمِكَ كَثِيرَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِقَدْرِ اتِّصَالِ الرَّحِمِ) ، فإنَّ لفظة (رَحِم) تأخذ المتلقي للوهلة الأولى لذلك الموضع من جسم المرأة الذي يسكنه الجنين ، لكنَّ المراد هو (صلة الرحم) ، وذكر (الرحم) مجازاً .

ونجد المجاز في (حق الجار) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ الْجَارِ فَحِفْظُهُ غَائِبًا وَكَرَامَتُهُ شَاهِدًا...وَلَا تَبْحَثْ لَهُ عَنْ سَوْءَةٍ لَتَعْرِفَهَا فَإِنْ عَرَفْتَهَا مِنْهُ عَنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ مِنْكَ وَلَا تَكَلَّفِ كُنْتَ لِمَا عَلِمْتَ حِصْنًا حَصِينًا وَسِتْرًا سَتِيرًا...لَا تُسَلِّمُهُ عِنْدَ شَدِيدَةٍ وَلَا تَحْسُدْهُ عِنْدَ نِعْمَةٍ...وَلَا تَخْرُجْ أَنْ تَكُونَ سُلْماً لَهُ تَرُدُّ عَنْهُ لِسَانَ الشَّتِيمَةِ وَتُبْطِلُ فِيهِ كَيْدَ حَامِلِ النَّصِيحَةِ وَتُعَاشِرُهُ مُعَاشَرَةً كَرِيمَةً وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)) ، فإن جملة (تَرُدُّ عَنْهُ لِسَانَ الشَّتِيمَةِ) حُذِفَ المضاف (قول) ، فالتقدير (تردُّ عنه قول لسان الشتيمة) ، وفي حذف حرف التشبيه (الكاف) قبل (حِصْنًا حَصِينًا وَسِتْرًا سَتِيرًا) و(سُلْماً لَهُ) دلالة مجازية أيضاً ، الغرض منها هو المبالغة في التحريض على الستر لعورة جارك فلا يعلم بها أحد غيرك <sup>(٨٣)</sup> .



- دلالة المصاحبة لما يعني المحذوف <sup>(٨٤)</sup> : ونجد ذكر الوصف العائد على الفاعل مع الفعل دون الموصوف ، كما في (مدخل رسالة الحقوق) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَكْبَرُ حُقُوقِ اللَّهِ عَلَيْكَ مَا أَوْجَبَهُ لِنَفْسِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْ حَقِّهِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الْحُقُوقِ وَمِنْهُ تَقَرَّرَ ثُمَّ أَوْجَبَهُ عَلَيْكَ لِنَفْسِكَ مِنْ قَرْنِكَ إِلَى قَدَمِكَ عَلَى اخْتِلَافِ جَوَارِحِكَ...ثُمَّ جَعَلَ عَزَّ وَجَلَّ لِأَفْعَالِكَ عَلَيْكَ حُقُوقًا...وَحُقُوقُ رَحِمِكَ كَثِيرَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِقَدْرِ اتِّصَالِ الرَّحِمِ فِي الْقَرَابَةِ فَأَوْجَبَهَا عَلَيْكَ حَقَّ أُمِّكَ ثُمَّ حَقَّ أَبِيكَ...)) <sup>(٨٥)</sup> ، ففي (أَوْجَبَهُ لِنَفْسِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى) و (جَعَلَ عَزَّ وَجَلَّ) صاحب الفعل وصفٌ يعني الفاعل المحذوف ويدلُّ عليه ، وفي جملة (مِنْ قَرْنِكَ إِلَى قَدَمِكَ) حذف المضاف (بداية ، نهاية) ، والتقدير (مِنْ بداية قَرْنِكَ إِلَى نهاية قَدَمِكَ) ؛ لمصاحبة حرفي الجر (من ، إلى) للمحذوفين وما يدلّان عليه من ابتداء الغاية وانتهائها ، ونجد أيضاً ملحقاً مجازياً ، وفي (حُقُوقُ رَحِمِكَ) حُذِفَتْ لَفْظَةُ (صِلَة) ؛ لوجود لفظتي (متَّصلة) و(اتِّصال) ، المصاحبتين لها .

ونجدها في (حق البطن) في قوله (عليه السلام) : ((وَأَمَّا حَقَّ بَطْنِكَ فَأَنْ لَا تَجْعَلَهُ وِعَاءً لِقَلِيلٍ مِنَ الْحَرَامِ وَلَا لِكَثِيرٍ وَأَنْ تَقْتَصِدَ لَهُ فِي الْحَلَالِ وَلَا تُخْرِجَهُ مِنْ حَدِّ التَّقْوِيَةِ إِلَى حَدِّ التَّهْوِينِ وَذَهَابِ الْمُرُوءَةِ وَضَبْطُهُ إِذَا هَمَّ بِالْجُوعِ وَالظَّمَا فَإِنَّ الشَّبَعَ الْمُنتَهِي بِصَاحِبِهِ إِلَى التَّخَمِّ مَكْسَلَةٌ وَمَتَّبِعَةٌ وَمَقْطَعَةٌ عَنْ كُلِّ بَرٍّ وَكَرَمٍ وَإِنَّ الرِّيَّ الْمُنتَهِي بِصَاحِبِهِ إِلَى السَّكْرِ مَسْخَفَةٌ وَمَجْهَلَةٌ وَمَذْهَبَةٌ لِلْمُرُوءَةِ )) <sup>(٨٦)</sup> ، فَإِنَّ لَفْظَتِي (الْحَرَامِ) وَ (الْحَلَالِ) صفتان لموصوفين محذوفين ، والتقدير (الأكل والشرب الحرام...الأكل والشرب الحلال) ، فالمصاحبة للمحذوفين توفّرت في (الْجُوعِ وَالظَّمَا) و(الشَّبَعَ وَالرِّيَّ) ، وقد حُذِفَتْ الصِّفَةُ والموصوف والحرف الجار لهما في (وَلَا لِكَثِيرٍ) والتقدير (وَلَا لِكَثِيرٍ مِنَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ الْحَرَامِ) ؛ مصاحبة لما ذُكِرَ قبله .

- دلالة معرفة المحذوف لذكره مسبقاً <sup>(٨٧)</sup> : نلمحها في حذف (الفعل) ، كما في (حق الأم) في قوله (عليه السلام) : ((فَحَقُّ أُمِّكَ فَإِنْ تَعَلَّمَ أَنَّهَا حَمَلَتْكَ حَيْثُ لَا يَحْمِلُ أَحَدٌ أَحَدًا...وَأَنَّهَا وَقَتَكَ بِسَمْعِهَا وَبَصَرِهَا وَيَدِهَا وَرِجْلِهَا وَشَعْرِهَا وَبَشَرِهَا وَجَمِيعَ جَوَارِحِهَا مُسْتَبْشِرَةً بِذَلِكَ فَرِحَةً مُوَابِلَةً مُحْتَمِلَةً لِمَا فِيهِ مَكْرُوهُهَا وَالْمُهَا وَثَقُلَهَا وَغَمَّهَا حَتَّى دَفَعَتْهَا عَنْكَ يَدُ الْقُدْرَةِ وَأَخْرَجَتْكَ إِلَى الْأَرْضِ...)) <sup>(٨٨)</sup> ، فحُذِفَ الفعل (وَقَتَكَ) ستّ مرّات قبل (بَصَرِهَا وَيَدِهَا وَرِجْلِهَا وَشَعْرِهَا وَبَشَرِهَا وَجَمِيعَ جَوَارِحِهَا) ؛ لأنه معروف ومذكور سابقاً في جملة (وَقَتَكَ)





بِسْمِهَا) ، وَحُذِفَ (الاسم الموصول) (بذلك) بعد (فَرِحَهُ مُوَابِلَةً مُحْتَمَلَةً) ؛ لذكره مع (مُسْتَبَشِّرَةً) ، فهو معلوم وقد عُطِفَ على مثله <sup>(٨٩)</sup> ، وورد حذف (الاسم الموصول) في حقوق أخرى <sup>(٩٠)</sup> .

ونجدها في حذف (المفعول المطلق) ، كما في (حق الصلاة) في قوله (ﷺ) : ((فَأَمَّا حَقَّ الصَّلَاةِ فَأَنْ تَعْلَمَ أَنَّهَا وَفَادَةٌ إِلَى اللَّهِ وَأَنَّكَ قَائِمٌ بِهَا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ كُنْتَ خَلِيقًا أَنْ تَقُومَ فِيهَا مَقَامَ الدَّلِيلِ الرَّاجِبِ الرَّاهِبِ الْخَائِفِ الرَّاجِي الْمُسْكِنِ الْمُتَضَرِّعِ الْمُعْظَمِ مَنْ قَامَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِالسَّكُونِ وَالْإِطْرَاقِ وَخُشُوعِ الْأَطْرَافِ وَلَيْنِ الْجَنَاحِ وَحُسْنِ الْمُنَاجَاةِ لَهُ فِي نَفْسِهِ وَالطَّلَبِ إِلَيْهِ فِي فَكَائِكَ رَقَبَتِكَ الَّتِي أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُكَ وَاسْتَهْلَكَتْهَا ذُنُوبُكَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)) <sup>(٩١)</sup> ، فالمفعول المطلق (مقام) ذكر مرة مع (الدليل) وحُذِفَ بعدها سبعة مع (الراجِبِ ، الرَّاهِبِ ، الْخَائِفِ ، الرَّاجِي ، الْمُسْكِنِ ، الْمُتَضَرِّعِ ، الْمُعْظَمِ) ، وحُذِفَ المفعول نفسه في (حق المتعلم) <sup>(٩٢)</sup> .

وهناك حذف لحرف الجر (الباء) في النص السابق، فقد ذُكِرَ أولاً في (مَنْ قَامَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِالسَّكُونِ) ، وحُذِفَ بعدها خمس مرات قبل كلٍّ من (الْإِطْرَاقِ وَخُشُوعِ الْأَطْرَافِ وَلَيْنِ الْجَنَاحِ وَحُسْنِ الْمُنَاجَاةِ لَهُ فِي نَفْسِهِ وَالطَّلَبِ إِلَيْهِ) ، وحُذِفَ حرف الجر لمعرفته في كثير من الحقوق <sup>(٩٣)</sup> .

- دلالة المقام <sup>(٩٤)</sup> : ظهرت هذه الدلالة مع حذف الموصوف وذكر الصفة فقط ، كما في (حق اليد) في قوله (ﷺ) : ((وَأَمَّا حَقَّ يَدِكَ فَأَنْ لَا تَبْسُطَهَا...وَلَكِنْ تُوقِرَهَا بِقَبْضِهَا عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا يَحِلُّ لَهَا وَبَسْطُهَا إِلَى كَثِيرٍ مِمَّا لَيْسَ عَلَيْهَا...)) <sup>(٩٥)</sup> ، نرى هنا حذف الموصوف قبل الوصف (كثير) مرتين وتقديره (عمل) ، أو فعل) ؛ فإن المقام يقتضي هذا المعنى - والله أعلم - .

ومثله في (حق الجار) في قوله (ﷺ) : ((وَأَمَّا حَقَّ الْجَارِ فَحِفْظُهُ غَائِبًا وَكَرَامَتُهُ شَاهِدًا... لَا تُسْلِمُهُ عِنْدَ شَدِيدَةٍ وَلَا تَحْسُدُهُ عِنْدَ نِعْمَةٍ...وَتُبْطِلُ فِيهِ كَيْدَ حَامِلِ النَّصِيحَةِ وَتُعَاشِرُهُ مُعَاشَرَةً كَرِيمَةً...)) <sup>(٩٦)</sup> ، فإن (شديدة) وصف لموصوف محذوف ؛ لدلالة المقام في إرادة معنى (مسألة) ، وكذا الوصف (حامل النصيحة) فالتقدير (كيد شخص حامل النصيحة) .



- دلالة الوضوح <sup>(٩٧)</sup> : توضّحت في (حق الأم) في قوله (عليه السلام) : ((فَحَقَّ أُمُّكَ فَإِنَّ تَعْلَمَ أَنَّهَا حَمَلَتْكَ حَيْثُ لَا يَحْمِلُ أَحَدٌ أَحَدًا وَأَطْعَمَتْكَ مِنْ ثَمَرَةِ قَلْبِهَا مَا لَا يُطْعِمُ أَحَدٌ أَحَدًا...حَتَّى دَفَعَتْهَا عَنْكَ يَدُ الْقُدْرَةِ وَأَخْرَجَتْكَ إِلَى الْأَرْضِ...)) <sup>(٩٨)</sup> ، في (حَمَلَتْكَ حَيْثُ لَا يَحْمِلُ أَحَدٌ أَحَدًا) حَذَفَ والتقدير (حَمَلَتْكَ فِي أَحْشَائِهَا حَيْثُ لَا يَحْمِلُ أَحَدٌ أَحَدًا) قياساً بالجملة المعطوفة عليها (وَأَطْعَمَتْكَ مِنْ ثَمَرَةِ قَلْبِهَا مَا لَا يُطْعِمُ أَحَدٌ أَحَدًا) ، فقد كان الحذف هنا لوضوح معنى مكان حمل الأم لجنينها ، وكذا في جملة (وَأَخْرَجَتْكَ إِلَى الْأَرْضِ) حذفَ والتقدير (وَأَخْرَجَتْكَ مِنْ بطنها إِلَى الْأَرْضِ) ؛ لوضوح الدلالة في فعل الخروج، ومنعاً للالتباس في الضمير (الهاء) في (بطنها) بين (يَدُ الْقُدْرَةِ) والأم.

ونلاحظ في النص السابق حذف الجار والمجرور أيضاً وهو (فِيهِ) قبل كُلِّ مِنَ الْأَفْظَاءِ (أَلْمَهَا، ثَقْلَهَا ، غَمَّهَا) ، لوضوح دلالة المعنى عليه ، وقد حذف الجار والمجرور في حقوق أخرى عدّة <sup>(٩٩)</sup>، وعلى الرغم من حذفه بكثرة ، فقد جاء وتكرر في سياق (حق الناصح) <sup>(١٠٠)</sup>.

ومن الجدير بالذكر حذفُ الفاعل في ظاهرة (البناء للمجهول) في الفعل ، تحدث نتيجة التحول الداخلي في حركات الفعل ، داخل مادته ، وقد يوحي بعضها بالوضوح ، وبعضها الآخر بالغموض <sup>(١٠١)</sup> ، فتعد خروجاً وعدولاً عن الأصل المتمثل بصيغة المبني للمعلوم <sup>(١٠٢)</sup> ، ويسمى الفعل بالمبني للمجهول أو المبني للمفعول أو فعل ما لم يسمَّ فاعله <sup>(١٠٣)</sup> ، ويأتي من الفعل المجرد والمزيد بشرط أن يكون متعدياً ، وقد يأتي من اللازم <sup>(١٠٤)</sup> ، ويصاغ من الفعل الماضي والمضارع ، دون الأمر ، وقد يأتي البناء للمجهول لغرض لفظي ، لكن الغرض الدلالي مرافق له في الأعم الأغلب <sup>(١٠٥)</sup> ، لذا لا بدّ من تتبع هذا العدول الأسلوبية في بنية الفعل للوقوف على اغراضه الدلالية ، وقد ورد في اثني عشر مورداً في رسالة الحقوق ، وله دلالات منها :

- دلالة إثارة الفاعل لغرض السامع <sup>(١٠٦)</sup> : أي أن لا يشتهي السامع ذكر الفاعل ، أو أنّ ذكر المفعول أهم من الفاعل <sup>(١٠٧)</sup>، فهناك قصد في الإبهام <sup>(١٠٨)</sup> ، بأن ما يُراد إيصاله لا يتعلق بتعيين فاعله ، فالنظر منصرف الى مفعوله <sup>(١٠٩)</sup> ، ففي (حق الهدي) في قوله (عليه السلام) : ((... وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يُرَادُّ بِالْيَسِيرِ وَلَا يُرَادُّ



بِالْعُسِيرِ...))<sup>(١١٠)</sup>، تكرر الفعل (يُرَاد) مرتين بصيغة المجهول ، فذكر الله بعظمته أكثر من مرة في القصد والإرادة له سبحانه، وهو (المفعول) الأهم من العباد.

ومثله في (حق اليد) في قوله (ﷺ) : ((وَأَمَّا حَقَّ يَدِكَ... فَإِذَا هِيَ قَدْ عُقِلَتْ وَشُرِفَتْ فِي الْعَاجِلِ وَجَبَ لَهَا حُسْنُ الثَّوَابِ فِي الْأَجَلِ...))<sup>(١١١)</sup> ، تتمثل صيغة المبني للمجهول في الفعلين (عُقِلَتْ) و(شُرِفَتْ) ، وقصد الإيثار والابهام للقائم بالعقل والتشريف لليد ؛ لأن الاهتمام بالمفعول ؛ فالتركيز على اليد؛ بدليل توكيدها وتقديمها على الفعلين، واتصالهما بتاء التأنيث الدالة عليها.

- دلالة التعظيم <sup>(١١٢)</sup> : فإذا ما أُريدَ تعظيم الفاعل حُذِفَ وَبُنِيَ للمجهول ، وتأتي هذه الدلالة في مقام ذكر الله سبحانه وتعالى ، فذكرت مرتين ، منها في (حق المولى) في قوله (ﷺ) : ((...فَأَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَكَ حَامِيَةً عَلَيْهِ...فَإِنْ لَمْ تَقُمْ بِحَقِّهِ خِيفَ عَلَيْكَ أَنْ لَا يَطِيبَ لَكَ مِيرَاثُهُ...))<sup>(١١٣)</sup> ، الفعل (خيف) جاء بصيغة المجهول تعظيماً لهذا الفاعل ، فإن ما ذكر قبله يدل على ان الله هو الذي يجعل فرداً حامياً لفرد آخر ، ويجعل الآخر وسيلته ،وهو سبحانه يخاف أن لا يحلَّ له ميراث غيره، فمن غير الرحمن أكثر خوفاً على الإنسان !؟.

ونجد هذه الدلالة في (حق الناصح) أيضاً مع الفعل (وُفِّقَ) في قوله (ﷺ) : ((...حَتَّى تَفْهَمَ عَنْهُ نَصِيحَتَهُ ثُمَّ تَنْظُرَ فِيهَا فَإِنْ كَانَ وَفَّقَ فِيهَا لِلصَّوَابِ حَمَدْتَ اللَّهَ عَلَى ذَلِكَ وَقَبِلْتَ مِنْهُ وَعَرَفْتَ لَهُ نَصِيحَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَفَّقَ لَهَا فِيهَا رَحِمْتَهُ...))<sup>(١١٤)</sup> ، فإن الله سبحانه هو الموفق للنصيحة الصائبة، فمنه تعالى يكون التوفيق والسداد، وهذا ما أكدّه (ﷺ) في (مدخل رسالة الحقوق)<sup>(١١٥)</sup>.

- دلالة الجهل بالفاعل او عدم تحديده على وجه الدقة <sup>(١١٦)</sup> : نجد هذه الدلالة مرّة واحدة في (حق اهل الذمة) في قوله (ﷺ) : ((...وَتَقِي بِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ مِنْ ذِمَّتِهِ وَعَهْدِهِ وَتَكَلُّهُمْ إِلَيْهِ فِيمَا طَلَبُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأُجْبِرُوا عَلَيْهِ...وَلْيَكُنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَ ظُلْمِهِمْ مِنْ رِعَايَةِ ذِمَّةِ اللَّهِ...))<sup>(١١٧)</sup> ، فالفعل (أُجْبِرُوا) بُني للمجهول لغرض معنوي ، هو جهل الفاعل القائم به ، فهو بمعنى الإلزام والالتزام ، وإن كان بالإكراه والقهر <sup>(١١٨)</sup> ، لأن الاجبار على الالتزام قد يكون ممن وُجِّه الخطاب إليه ؛ لما ورد بعده من ظلمه لأهل الذمة ، أو من



أنفسهم ؛ لما ورد قبله من طلبهم من انفسهم ، أو من أحد آخر، وربما القصد منها جميعا ،وهذا من بلاغته (عليه السلام) لبلوغ المعنى المرتجى .

- دلالة العلم بفاعله <sup>(١١٩)</sup> : فيكون المخاطب يعلم الفاعل المحذوف ويدركه ، وردت مرتين في (حق السلطان) في قوله (عليه السلام) : ((...فَأَنْ تَعْلَمَ أَنَّكَ جُعِلْتَ لَهُ فِتْنَةً وَأَنْهُ مُبْتَلَىٰ فِيكَ بِمَا جَعَلَهُ اللَّهُ لَهُ عَلَيْكَ مِنَ السُّلْطَانِ...وَقَدْ بُسِطَتْ يَدُهُ عَلَيْكَ...)) <sup>(١٢٠)</sup> ، نلاحظ أولاً الفعل (جُعِلْتَ) بصيغة المجهول ، ثم ذكر بصيغة المعلوم (جعله الله) ففاعله هو الله جلّ وعلا ، وقد أعلنه الإمام (عليه السلام) مرة ، وجعله مجهولاً أخرى ، موافقاً لمقصده ومنسجماً ، وموجزاً لعلم المتلقي بأن الله عزّ وجلّ وحده يجعل من يريد ويفعل ما يريد ، ويبسط سبحانه يد من يريد من عباده في (بُسطت).

- دلالة العموم <sup>(١٢١)</sup> : فنجدُ صفة العموم في الخطاب مرتين ، كما في (حق اللسان) في قوله (عليه السلام) : ((...وَأَعْقَاؤُهُ عَنِ الْفُضُولِ الشَّنْعَةِ الْقَلِيلَةِ الْفَائِدَةِ الَّتِي لَا يُؤْمَنُ ضَرَرُهَا...)) <sup>(١٢٢)</sup> ، فجاء الفعل (يُؤْمَنُ) بصيغة المجهول ، ودلالته تعميم الفاعل ؛ فلا فائدة من ذكر الفاعل ؛ لأنه ليس فرداً معيناً ، بل عامة الناس ؛ فلا أحد يأمن ضرر الفضول وعوائده.

ونجدها في (حق المسؤول) في قوله (عليه السلام) : ((...وَأَمَّا حَقَّ الْمَسْئُولِ فَحَقُّهُ إِنْ أُعْطِيَ قُبِلَ مِنْهُ مَا أُعْطِيَ بِالشُّكْرِ لَهُ...)) <sup>(١٢٣)</sup> ، ف(قُبِلَ) يدلُّ على عموم السائلين ، ففاعله ليس سائلاً محدداً ، ويظهر التركيز هنا على معنى القبول عامّة لما يعطيه المسؤول ، دون تحديد فاعل القبول .

### الخاتمة:

يُطلق الحذف على ما أصله أن يُذكر كحذف المبتدأ وحذف الخبر، وحذف المفعول به الذي ينبغي ذكره فإن لم يكن ممّا ينبغي ذكره فليس من باب الحذف <sup>(١٢٤)</sup> ، لكنّ الأمر إذا دار بين الحذف والذكر فإنّ العمل على الذكر أولى لأنّه الأصل ، والحذف هو التغيير عن الأصل <sup>(١٢٥)</sup> .

توضّحت ظاهرة الحذف والذكر في رسالة الحقوق الظاهر بصورٍ وأشكالٍ متعدّدة ، وهناك بعض الملاحظ المهمة وكما يأتي :



- ١- كثُرت الدلالات وتتوّعت الإحياءات الكامنة وراء ظاهرة الحذف والذكر .
- ٢- ورد حذف المبتدأ وحذف الخبر في موارد عدّة ، وتتوّعت الدلالات معهما .
- ٣- نجد الحذف للجملة ، وأكثره في الجملة الفعلية ، فضلاً عن حذف جملة الشرط وجملة جواب الشرط
- ٤- جاء حذف (أنّ) المصدرية في موارد متعدّدة ، وحُذفت (إنّ) و(أنّ) واسميها ، وكذا (كان) واسمها معها .
- ٥- نجد حذف الفاعل وحده ، وأحياناً يُحذف الفاعل مع الفعل المتعلق به، وحُذِفَ الفاعل مع الفعل المبني للمجهول ، وبانت معه دلالات مهمّة، ونجد حذف المفعول به، والمفعول المطلق.
- ٦- حُذِفَ الموصوف مع الإبقاء على صفته مذكورة .
- ٧- نجد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه فقط .
- ٨- حُذِفَت حروف الجر ، كحذف حرف الباء ، واللام ، وفي ، ومن ، وعلى ، وغيرها ، وقد حُذِفَ الجار والمجرور معاً في موارد آخر .
- ٩- ورد حذف الاسم الموصول في موارد، وقد حُذِفَت صلته معه .
- ١٠- نجد حذف اللفظ مرّةً وذكره مرّةً أخرى في سياق النصّ الواحد، وحُذِفَ لفظ في سياق نصٍّ وذكره في سياق نصٍّ آخر .

#### الهوامش:

- (١) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ٤ ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٧٥ .
- (٢) شرح المفصل : ٩٤/١ ، والأصول في النحو : ٦٨/١ ، وشرح الأشموني : ٢١٤/١ .
- (٣) ينظر: أسلوب الحذف والتقديم والتأخير والإعراب في سورة النمل : ١٥ .
- (٤) ينظر: كتاب سيبويه : ٢٤ / ١ .
- (٥) المصدر نفسه : ٢٤ - ٢٥ .
- (٦) ينظر: الخصائص : ٣٦٢ / ٢ .



- (٧) المصدر نفسه : الصفحة نفسها .
- (٨) إعجاز القرآن : ٢٦٢ .
- (٩) دلائل الإعجاز : ١١٢ .
- (١٠) ينظر: معاني القرآن (النحاس) : ١٢٧/١ ، ٥٠٦ ، والتحويل في النص القرآني : ٨٥ .
- (١١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٦٤٤/٨ .
- (١٢) تحف العقول : ١٩٢ ، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥٤٢ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٥٣-٥٢ .
- (١٣) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥١٥ ، ٥٨٢ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٥٠ ، ٥٤-٥٥ .
- (١٤) تحف العقول : ١٨٨ ، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٤٢٩ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٣ .
- (١٥) ينظر: معاني القرآن (النحاس) : ١٢١٠/٢ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢١٠-٢١٤ .
- (١٦) تأويل مشكل القرآن : ٢١٤ .
- (١٧) تحف العقول : ١٩١ ، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥٣٥ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٥١ .
- (١٨) ينظر: المقتضب : ١٦٦/٢ ، والمغني في النحو : ٣٨٦/٢ ، والايضاح في علوم البلاغة : ٢٥٥/٢ .
- (١٩) ينظر: المفصل : ٤٤٠ .
- (٢٠) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٣٧٤ ، ٥٥٨ ، ٥٨٢ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٠ - ٤١ ، ٥٣ ، ٥٥ - ٥٦ .
- (٢١) ينظر: دلائل الإعجاز : ١٢٠ .
- (٢٢) تحف العقول : ١٨٢ - ١٨٣ ، وتفصيل الحقوق : ٨ - ١٠ .
- (٢٣) بحوث ودراسات في تراثنا اللغوي والنحوي : ١٢٢ .
- (٢٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (الزجاج) : ٣ / ٥٠ .
- (٢٥) تحف العقول : ١٨٣ ، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٧٧ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٢ .
- (٢٦) تحف العقول : ١٨٦ ، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٣٥٨ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٩-٤٠ .
- (٢٧) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٤٤٣ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٤-٤٥ .
- (٢٨) ينظر: دلالة الاقتضاء وأثرها في الاحكام الفقهية : ٣٣١ .





- (٢٩) تحف العقول : ١٩١، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥٢٦، وقيسات من رسالة الحقوق : ٥١ .
- (٣٠) ينظر: في رحاب رسالة الحقوق : ٥٨ / ٧ .
- (٣١) تحف العقول : ١٩٠، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥٠٤، وقيسات من رسالة الحقوق : ٤٩ .
- (٣٢) تحف العقول : ١٩٠، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥١٥، وقيسات من رسالة الحقوق : ٥٠ .
- (٣٣) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٣١٩، ٤٩٢، ٥١٢، وقيسات من رسالة الحقوق : ٣٨، ٤٨ - ٤٩ .
- (٣٤) ينظر: معاني القرآن (الفراء) : ١١٢/٢، ٢٦٨/٣ .
- (٣٥) تحف العقول : ١٨٤، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٢٠١، وقيسات من رسالة الحقوق : ٣٤ .
- (٣٦) تحف العقول : ١٨٩، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٤٥٢، وقيسات من رسالة الحقوق : ٤٥ .
- (٣٧) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥٤٤، وقيسات من رسالة الحقوق : ٥٢ .
- (٣٨) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥٨٩، وقيسات من رسالة الحقوق : ٥٦ .
- (٣٩) ينظر: دلائل الإعجاز : ١١٨-١٢٠ .
- (٤٠) ينظر: أسلوب الحذف والتقديم والتأخير والإعراب : ٤٣ .
- (٤١) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية : ٥/٢ .
- (٤٢) تحف العقول : ١٨٦، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٣٤٩، وقيسات من رسالة الحقوق : ٣٩ .
- (٤٣) تحف العقول : ١٨٧، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٣٩٢، وقيسات من رسالة الحقوق : ٤٢ .
- (٤٤) تحف العقول : ١٨٦، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٣٧٤، وقيسات من رسالة الحقوق : ٤٠-٤١ .
- (٤٥) تحف العقول : ١٨٢ - ١٨٣، وتفصيل الحقوق : ٨ - ١٠ .
- (٤٦) ينظر : دلائل الإعجاز : ٨٥ .
- (٤٧) ينظر: إعجاز القرآن : ٢٦٢ .
- (٤٨) ينظر: أسلوب الحذف والتقديم والتأخير والإعراب : ٢٨ .
- (٤٩) تحف العقول : ١٨٩، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٤٨١، وقيسات من رسالة الحقوق : ٤٧-٤٨ .
- (٥٠) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٣٠٠، ٤٤٦، ٤٦١، ٤٩٢، وقيسات من رسالة الحقوق : ٣٦-٣٧، ٤٥، ٤٦، ٤٨-٤٩ .



- ٥١) ينظر: الخصائص : ٢ / ٣٦٤ .
- ٥٢) تحف العقول : ٨٤، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٢١٠، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٥ .
- ٥٣) تحف العقول : ١٨٢ - ١٨٣ ، وتفصيل الحقوق : ٨ - ١٠ .
- ٥٤) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٧٧، ٢٢٥، ٣٠٠، ٣٧٤، ٤١٨، ٤٨٨، ٤٩٢، ٥١٥، ٥٨٩ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٢، ٣٥، ٣٦-٣٧، ٤٠-٤١، ٤٣، ٤٨-٤٩، ٥٠، ٥٦ .
- ٥٥) ينظر: من بلاغة القرآن : ٩٦ .
- ٥٦) تحف العقول : ١٩٣، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥٨٢، وقبسات من رسالة الحقوق : ٥٥-٥٦ .
- ٥٧) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥٥٣ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٥٣ .
- ٥٨) تحف العقول : ١٩٠، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥١٢، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٩ .
- ٥٩) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٢٦٨، ٣١٢، ٣١٩، ٣٧٤، ٤٤٦، ٤٦٨، ٤٨١، ٤٩٢، ٥٣٨ ، ٥٥٨، ٥٨٩، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠-٤١، ٤٥، ٤٦، ٤٧-٤٨، ٤٩، ٥١-٥٢، ٥٣، ٥٦ .
- ٦٠) تحف العقول : ١٨٨، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٤٢٩، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٣ .
- ٦١) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٢٨٩، ٣٠٠، ٣٨٧، ٣٩٢، ٤١٨، ٤٣٧، ٤٥٢، ٤٦١، ٥٤٦ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٦، ٣٧، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٢-٥٣ .
- ٦٢) تحف العقول : ١٨٧، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٤١٠، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٢ .
- ٦٣) تحف العقول : ١٩٠، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥١٥، وقبسات من رسالة الحقوق : ٥٠ .
- ٦٤) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٣٧٤، ٣٩٢، ٤٢٩ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٠-٤١، ٤٢، ٤٣ .
- ٦٥) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٤٨١ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٧ - ٤٨ .
- ٦٦) تحف العقول : ١٨٦، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٣٦٧، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٠ .
- ٦٧) تحف العقول : ١٨٨، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٤٢٩، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٣ .
- ٦٨) شرح الكافية (الرضي) : ٣٥٥/١ .
- ٦٩) تحف العقول : ١٨٣، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ١٠٥، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٢-٣٣ .
- ٧٠) تحف العقول : ١٨٢ - ١٨٣ ، وتفصيل الحقوق : ٨ - ١٠ .

- (٧١) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٣٧٤، ٤٤٣، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٠-٤٤، ٤١-٤٥.
- (٧٢) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ١٢٢، ٣٨٧، ٣٩٢، ٤٢٩، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٣، ٤١، ٤٢، ٤٣.
- (٧٣) تحف العقول : ١٩٣، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥٨٩، وقبسات من رسالة الحقوق : ٥٦.
- (٧٤) ينظر: في رحاب رسالة الحقوق : ٧ / ١٣٠.
- (٧٥) ينظر: المصدر نفسه : ٧ / ١٣٣.
- (٧٦) ينظر: معاني القرآن (الفراء) : ٣ / ٢٠٧.
- (٧٧) تحف العقول : ١٨٤، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٢٠١، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٤.
- (٧٨) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٤٤٣، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٤ - ٤٥.
- (٧٩) تحف العقول : ١٨٥، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٣١٢، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٧.
- (٨٠) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٣٧٤، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٠ - ٤١.
- (٨١) ينظر: الخصائص : ٢ / ٤٤٨.
- (٨٢) تحف العقول : ١٨٢ - ١٨٣، وتفصيل الحقوق : ٨ - ١٠.
- (٨٣) ينظر: شرح رسالة الحقوق (الساعدي) : ٦٢١.
- (٨٤) ينظر: معاني القرآن (النحاس) : ١ / ٣٨٤.
- (٨٥) تحف العقول : ١٨٢ - ١٨٣، وتفصيل الحقوق : ٨ - ١٠.
- (٨٦) تحف العقول : ١٨٤، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٢١٠، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٥.
- (٨٧) ينظر: أسلوب الحذف والتقديم والتأخير والإعراب : ٤٤.
- (٨٨) تحف العقول : ١٨٧، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٢٠١، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٤.
- (٨٩) ينظر: معاني النحو : ١ / ١٥٣.
- (٩٠) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٢٤٥، ٣١٩، ٣٤٩، ٣٦٧، ٣٧٤، ٥٣٥، ٥٤٤، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٥-٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠-٤١، ٥١، ٥٢.
- (٩١) تحف العقول : ١٨٤، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٢٤٥، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٥-٣٦.



- ٩٢) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٣٦٧ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٠ .
- ٩٣) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ١٢٢ ، ٢٦٨ ، ٣١٢ ، ٣١٩ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٩٢ ، ٤١٨ ، ٤٤٣ ، ٤٩٢ ، ٥١٥ ، ٥٢٦ ، ٥٣٥ ، ٥٤٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٩ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠-٤١ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤-٤٥ ، ٤٨-٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢-٥٣ ، ٥٤-٥٥ ، ٥٦ .
- ٩٤) ينظر: أسرار البلاغة : ٣٨٨ .
- ٩٥) تحف العقول : ١٨٤ ، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٢٠١ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٤ .
- ٩٦) تحف العقول : ١٨٩ ، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٤٧٥ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٧ .
- ٩٧) ينظر: إعراب القرآن (النحاس) : ١٥٤ / ٥ .
- ٩٨) تحف العقول : ١٨٧ ، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٢٠١ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٤ .
- ٩٩) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ١٦٢ ، ١٨٩ ، ٢١٠ ، ٣٠٠ ، ٤١٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، ٤٥٢ ، ٤٦٨ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٨ ، ٥٤٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٤ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦-٣٧ ، ٤٣ ، ٤٤-٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧-٤٨ ، ٥٢-٥٣ ، ٥٤-٥٥ .
- ١٠٠) ينظر: القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥٤٤ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٥٢ .
- ١٠١) ينظر: شذا العرف : ٣٩ ، ودروس في علم الصرف : ١٠١ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية : ٩٤ .
- ١٠٢) ينظر: دروس التصريف : ١٨٩ ، وتيسيرات لغوية ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة - مصر : ٤١ .
- ١٠٣) ينظر: كتاب سيبويه : ٢٧٩/٤ ، والمفصل : ٣٤٧ .
- ١٠٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل : ٥٥/٢ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٤٣ .
- ١٠٥) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ١١٤ / ٢ - ١١٥ .
- ١٠٦) ينظر: المقرّب : ٢٨٠/١ .
- ١٠٧) ينظر: المغني في النحو : ١٩٤/٢ .
- ١٠٨) ينظر: شرح جمل الزجاجة : ٥٣٤/١ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجة : ٩٦٢/٢ .
- ١٠٩) ينظر: همع الهوامع : ٢٠٣ / ٣ .
- ١١٠) تحف العقول : ١٨٥ ، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٣١٢ ، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٧ .



- (١١١) تحف العقول : ١٨٤، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٢٠١، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٤ .
- (١١٢) ينظر: الباب : ١٥٧/١، والبناء للمجهول في القرآن الكريم : ٩٧ .
- (١١٣) تحف العقول : ١٨٨، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٤٤٣، وقبسات من رسالة الحقوق : ٤٤-٤٥ .
- (١١٤) تحف العقول : ١٩١، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥٤٤، وقبسات من رسالة الحقوق : ٥٢ .
- (١١٥) تفصيل الحقوق : ١٠ .
- (١١٦) ينظر : المقرب : ٨٠/١، ونحو الفعل : ٨٨ .
- (١١٧) تحف العقول : ١٩٣، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥٨٩، وقبسات من رسالة الحقوق : ٥٦ .
- (١١٨) ينظر: لسان العرب : ٥ / ١٨٢ - ١٨٤ (جبر) ، ومعجم الأفعال المتعدية بحرف : ٣٠ (جبر) .
- (١١٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي : ٥٣٤/١، والمغني في النحو : ١٩٤/٢ .
- (١٢٠) تحف العقول : ١٨٥، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٣١٩، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٨ .
- (١٢١) ينظر: دراسات في علم النحو : ٢٣٩ .
- (١٢٢) تحف العقول : ١٨٣، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ١٢٢، وقبسات من رسالة الحقوق : ٣٣ .
- (١٢٣) تحف العقول : ١٩٢، والقانون الأخلاقي في رسالة الحقوق : ٥٥٨، وقبسات من رسالة الحقوق : ٥٤ .
- (١٢٤) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٩٤ .
- (١٢٥) ينظر: البرهان : ١٠٤/٣ .

### المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

أولاً : الكتب المطبوعة

١. ابنية الصرف في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي، مكتبة الهضبة ، بغداد، د- ط، ١٩٦٥ م .
٢. أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت ٤٧١هـ) ، قراءة وتعليق ، أبو فهد محمود محمد شاكر ، شركة القدس للنشر والتوزيع ، دار المدني ، جدة - السعودية ، ط ١ ، ١٩٩١ م .
٣. الأصول في النحو، أبو بكر بن سهل النحوي ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط ٣ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م .

٤. إعجاز القرآن ، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ) ، دار المعارف ، مصر ، سلسلة ذخائر العرب ١٢ ، ط٤ ، د- ت .
٥. أوضح المسالك الى الفية ابن مالك: جمال الدين عبدالله بن هشام الانصاري(ت٧٦١هـ)، راجعه وصححه ووضع فهارسه : يوسف الشيخ محمد البقاعي، اشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت- لبنان، (د.ط) ، ١٤٢٧- ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م .
٦. الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
٧. بحوث ودراسات في تراثنا اللغوي والنحوي ، أ. د فاخر الياسري، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ط١ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .
٨. البرهان في علوم القرآن، الزركشي ، قدم له : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٧٥ م .
٩. البسيط في شرح جمل الزجاجي، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشبيلي (ت٦٨٨هـ) ، تحقيق : د.عياد بن عيد الشبتي ، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان ، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
١٠. تأويل مشكل القرآن ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ) ، شرحه ونشره : السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧٣م .
١١. تحف العقول عن آل الرسول، الشيخ الثقة الجليل الاقدم ابو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبه الحراني، .، قدم له وعلق عليه الشيخ حسين الاعلمي ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت- لبنان، ط٧ ، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م .
١٢. التحويل في النص القرآني دراسة دلالية ، د.زعيم عبد المجيد الصرايفي ، د- ط ، ٢٠١٣م.
١٣. تفصيل الحقوق شرح روائي على رسالة الحقوق للأمام السجاد(عليه السلام) ، آية الله الحاج الشيخ محمد حسن الرمزي الطبسي، التصحيح والتنظيم ابناء المؤلف ، مشهد، د- ط ، ١٩٧٨م .
١٤. تيسيرات لغوية ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة - مصر ، د- ط ، د- ت .
١٥. الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر، عمان، ط ٢ ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م .



١٦. الخصائص، ابي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط٦ ، ٢٠١٨م .
١٧. خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية ، د. عبد العظيم محمد إبراهيم المصطفى ، مكتبة وهبة، ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
١٨. دراسات في علم النحو ، د. أمين علي السيد ، دار المعارف ، مصر، ط٢ ، ١٩٦٨م .
١٩. دراسات في اللغة ، د. فاضل السامرائي ، مطبعة المعاني ، بغداد ، ١٩٦١م .
٢٠. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط دار القلم ، دمشق ، د - ت .
٢١. دروس في علم الصرف ، د.علي جابر المنصوري ، وعلاء الدين الخفاجي ، مطبعة التعليم العالي ، جامعة بغداد ، د- ط ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
٢٢. دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، مكتبة القاهرة ، مصر ، ط١ ، ١٩٦٩م .
٢٣. دلالة الاقتضاء وأثرها في الاحكام الفقهية ، د. نادية العمري ، دار هجر، ط١ ، د- ت .
٢٤. رسالة الحقوق للإمام السّجاد والإعلان العالمي لحقوق الإنسان دراسة تربوية مقارنة ، د.علي فاخر الجزائري ، دار الكفيل ، ط١ ، ٢٠١٤م .
٢٥. سعادة الدارين به تحقيق كتاب النهجين في شرح رسالة الحقوق للإمام زين العابدين (عليه السلام) ، صالح بن مهدي بن علي صحين الساعدي ، دار المرتضى ، د- ط ، ٢٠٠٥م .
٢٦. شذا العرف في فن الصرف ، احمد بن محمد بن احمد الحملاوي الازهري الدرعمي (ت١٣١٥هـ)، دراسة وتحقيق : عادل عبد المنعم ابو العباس، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٠م .
٢٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبو الحسن نورالدين بن محمد، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ١٩٩٨م .
٢٨. شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق: د. صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق، د - ط ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٢٩. شرح رسالة الحقوق للأمام زين العابدين (عليه السلام) السيد حسن القبانجي، منشورات مؤسسة الاعلامي للمطبوعات، بيروت- لبنان، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

٣٠. شرح الكافية في التصريف، رضي الدين الاسترأبادي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م.
٣١. شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيد أحمد، راجعه ووضع فهرسه: اسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوقيفية، القاهرة، د- ط، د- ت.
٣٢. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، د- ط، ١٩٩٨ م.
٣٣. في رحاب رسالة الحقوق شرح رسالة الحقوق للإمام زين العابدين (عليه السلام) الشيخ نعيم قاسم، دار المحجة البيضاء، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
٣٤. القانون الأخلاقي في رسالة الحقوق للإمام زين العابدين علي بن الحسين (عليه السلام)، قدرت الله مشايخي، ترجمة: كمال السيد، مؤسسة أنصارين، إيران، ط١، ٢٠١١م.
٣٥. قبسات من رسالة الحقوق شرح مضموني تحليلي، صفاء الدين عدنان الخباز القطيفي، دار زين العابدين، إيران، ط١، ٢٠١٠م.
٣٦. كتاب سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٧. اللباب في علل البناء والاعراب، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٣٨. لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور (ت ٧١١هـ)، المطبعة الميرية، بولاق - مصر، ط١، ١٣٠٢هـ.
٣٩. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح اسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف، مصر، ط١، د- ت.
٤٠. معاني القرآن، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٤١. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، د- ط، ٢٠٠٤م.
٤٢. معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي، الموصل، د- ط، د- ت.

٤٣. معجم الافعال المتعدية بحرف ، موسى بن محمد بن الملياني الاحمدي، دار العلم للملايين، بيروت ، ط١، ١٩٧٩ م .
٤٤. المغني في النحو، أبو الخير منصور بن فلاح اليميني النحوي (ت٦٨٠هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق : د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق ، ط١، ١٩٩٩ م.
٤٥. المفصل في علم العربية ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، ط٢ ، د- ت .
٤٦. المقتضب ، المبرد أبو العباس (ت ٢٨٦هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمه ، لجنة احياء التراث العربي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م .
٤٧. المقرب ، علي بن مؤمن المعروف بـ (ابن عصفور) (ت٦٦٩هـ) تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، رئاسة ديوان الأوقاف ، العراق ، ط١ ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١ م .
٤٨. المنهج الصوتي في البيئة العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، د- ط ، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠ م .
٤٩. نحو الفعل ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د - ط ، ٢٠٠٦ م .
٥٠. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في النحو، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، اعتنى به : الشيخ أحمد عزو عناية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط٢ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١ م .
- ثانياً : الرسائل والأطاريح
- أسلوب الحذف والتقديم والتأخير والإعراب في سورة النمل ، هيثم عبد الزهرة رباط المنصوري ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٦ م .
- البناء للمجهول في القرآن الكريم ، حسين مزهر حمادي، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٤ م .

